



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقارير المتصل بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك؛ والساعة 18/00 بتوقيت جنيف؛ والساعة 22/30 بتوقيت نيودلهي؛ والساعة 2/00 من يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2017/37*

Original: English

التقدم في أقل البلدان نمواً مرهون بآتاحة خدمات الطاقة الحديثة، حسب تقرير جديد للأمم المتحدة

جنيف، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ - يُعتبر النهوض بإمكانية الحصول على مصادر كافية من الطاقة الحديثة الموثوقة بتكلفة ميسورة من الشروط الأساسية إذا ما أُريدَ لأفقر الدول في العالم الإفلات من مصيدة الفقر، حسب تقرير [الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام 2017: الحصول على خدمات الطاقة التحويلية](#).

ووفقاً لما جاء في التقرير الذي نُشر اليوم، ما زالت أقل البلدان نمواً في العالم، البالغ عددها 47 بلداً⁽¹⁾، متخلفة جداً عن ركب بقية العالم النامي من حيث الحصول على الطاقة في المنازل وفي المؤسسات التجارية. ورغم أن هذه البلدان قد أحرزت تقدماً كبيراً في السنوات الأخيرة، فإن تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حصول الجميع على الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠ سيطلب زيادة بنسبة ٣٥٠ في المائة في معدلها السنوي للإمداد بالكهرباء.

وعشية نشر التقرير يوم الثلاثاء قال موكيسا كيتويي، الأمين العام للأونكتاد، في جنيف: "إن تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة لا يقتصر على تلبية احتياجات الطاقة الأساسية للأسر المعيشية". وذكر أن "هذه المسألة في حد ذاتها تنطوي على تحقيق نتائج قيّمة على صعيد الرفاه، ولكنه يتعين علينا المضي إلى أبعد من ذلك... ولكي تُحدث عملية الإمداد بالكهرباء تحولاً عميقاً في اقتصادات أقل البلدان نمواً، لا بد لخدمات الطاقة الحديثة من أن تكون حافزاً على تحقيق زيادات في مستوى الإنتاجية وإنتاج المزيد من السلع والخدمات".

* للاتصال: مركز الأونكتاد للاتصالات و لمعلومات ، رقم تليفون : +41229175828 ، +41795024311 unctadpress@unctad.org <http://unctad.org/press>

(1) إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينافاسو، بروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

وأضاف د. كيتويي يقول: "إن استخدام الطاقة على نحو منتج هو تحديداً ما يُفضي، عند توافرها، إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذا ما يكفل أيضاً أن تكون الاستثمارات في البنية التحتية للكهرباء مجدية من الناحية الاقتصادية. غير أن هذا الأمر يعني عدم الاقتصار على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسر المعيشية من حيث الحصول على خدمات الطاقة التحويلية، ويستتبع، بكلام آخر، تلبية احتياجات المنتجين من مصادر الطاقة الكافية الموثوقة والميسورة التكلفة".

ولا تزال علاقة الترابط بين استخدام الطاقة على نحو منتج وتحقيق التنمية الاقتصادية، التي يصفها التقرير بـ "الصلة المحدثة للتحويل في مجال الطاقة"، ضعيفة جداً في أقل البلدان نمواً. ذلك أن أكثر من ٤٠ في المائة من الشركات التجارية العاملة في هذه البلدان تعاني من قيود في نشاطها نتيجة لعدم توافر الكهرباء على نحو كافٍ، وارتفاع تكلفتها، وعدم إمكانية التعويل عليها. وفي المتوسط، تعاني هذه الشركات من انقطاع التيار الكهربائي 10 مرات في الشهر، وتدوم كل فترة انقطاع حوالي خمس ساعات، بتكلفة تبلغ 7 في المائة من قيمة مبيعات الشركات المعنية.

وفي حين أن ١٠ في المائة من السكان في المتوسط يفتقرون إلى الكهرباء في سائر البلدان النامية، فإن هذه هي حالة أكثر من ٦٠ في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً. وأقل البلدان نمواً بوصفها مجموعة من الدول لا تملك سوى ٨ في المائة تقريباً من قدرة الاقتصادات النامية الأخرى على توليد الكهرباء للفرد، وبالكاد ٢ في المائة من قدرة الدول الأكثر ثراء.

آان الأوان للجهات المانحة لكي تفي بالتزاماتها بتقديم المعونة

سيكون تعميم خدمات الطاقة الحديثة في أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٣٠ أمراً مكلفاً. ويشير التقرير، استناداً إلى التقديرات العالمية السابقة، إلى أن تكلفة هذه العملية ستتراوح بين ١٢ بليون دولار و40 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. بل إن الحصول على الطاقة المحدثة للتحويل سيكلف أكثر من ذلك.

وهذا يتجاوز كثيراً الموارد المتاحة حالياً وفق ما جاء في التقرير، متى علمنا أن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع الطاقة تقتصر على ٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وأن الموارد المحلية المتاحة للاستثمار العام شحيحة في أقل البلدان نمواً بمعظمها، كما أن أغلبية تلك البلدان تصطدم بقيود كبيرة تعوق قدرتها على الاقتراض دون المجازفة بمواجهة عبء لا يمكن تحمله من الديون.

ولا يُبدي المستثمرون من القطاع الخاص سوى القليل من الحماس للاستثمار في البنية التحتية للكهرباء في أقل البلدان نمواً، لأن ذلك يترتب على تكاليف باهظة لا رجعة فيها، ودورات مشاريع طويلة، وفترات استرداد بطيئة للمال المستثمر. كما يُنظر إلى أقل البلدان نمواً بمعظمها على أنها تمثّل بيئات عالية المخاطر نسبياً - وذلك على الرغم من توافر أدوات تخفيف المخاطر من قبيل منتجات التأمين والضمان التي قد تساعد على تعزيز الثقة.

وبإمكان الحكومات إتاحة المزيد من رأس المال عن طريق إقامة أسواق الديون المحلية أو الاستفادة من مصادر تمويل بديلة، من قبيل المستثمرين المهتمين بالتأثير المفيد، وصناديق تعزيز الهياكل الأساسية، وكذلك عن طريق الاستفادة في بعض أقل البلدان نمواً من السكان المقيمين في الخارج.

والأهم من ذلك، بحسب ما جاء في التقرير، هو أن تفي الجهات المانحة الدولية بالتزاماتها المعلنة منذ أمد طويل بتوفير ما لا يقل عن ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي إلى نظام المعونة، في إطار برنامج عمل إسطنبول التابع للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً للعد ٢٠١١-2020. إذ ما زالت المعونة الحالية

المقدمة إلى أقل البلدان نمواً لا ترقى إلى مستوى الهدف المحدد، بل تسجل نقصاً يتراوح بين 33 بليون دولار و50 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة.

مصادر الطاقة المتجددة تنطوي على إمكانيات، ولكنها تحتاج إلى الدعم

يمكن لمصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية والطاقة الريحية، أن تُنتج أثراً جذرياً في المناطق الريفية حيث يقيم ٨٢ في المائة من الأشخاص الذين يفتقرون إلى الطاقة في أقل البلدان نمواً، ومن ثم المساعدة في التغلب على العقبات المزمنة المتمثلة في إمداد تلك المناطق بالكهرباء.

غير أن مصادر الطاقة المتجددة غير المائية في هذه البلدان غالباً ما تأتي من التكنولوجيات الصغيرة النطاق، مثل المصابيح الشمسية ونظم الطاقة المنزلية القائمة بذاتها. وفي حين حققت هذه التكنولوجيات بعض التقدم، فإنها لا تحدث التغيير المنشود في إتاحة الطاقة على النطاق الذي تحتاج إليه أقل البلدان نمواً من أجل إحداث تحول عميق في اقتصاداتها.

ويتعين العمل سريعاً على نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة لسد الاحتياجات على نطاق المرافق العامة، بحيث تتسنى تغذية الشبكات والشبكات الصغيرة اللازمة ليس فقط لتلبية الاحتياجات من الطاقة في المنازل، إنما أيضاً لتنمية أنشطة المؤسسات التجارية والصناعية. ولكن لتحقيق ذلك، يجب على أقل البلدان نمواً تذليل عقبات هامة سواء على الصعيد التكنولوجي أو الاقتصادي أو المؤسسي. وهذا يتطلب وضع السياسات الوطنية الملائمة وتوفير دعم أقوى على الصعيد الدولي.

وعلى الرغم من الإمكانيات الملحوظة في أقل البلدان نمواً، فلا يمكن للطاقة الريحية والطاقة الشمسية وحدهما تلبية الاحتياجات القائمة. وللطاقة الكهرومائية أيضاً دور رئيسي في تحقيق هذا الغرض، وهي توفر حالياً نصف حجم الطاقة الكهربائية المولدة في أقل البلدان نمواً؛ وسيكون أيضاً لأنواع الوقود الأحفوري دور مستمر في الكثير من الحالات، في ظل التحول التدريجي نحو تقليل استخدام التكنولوجيات الكثيفة الانبعاثات الكربونية من قبيل الغاز الطبيعي.

ونظراً لأن تكنولوجيات الطاقة، ولا سيما تكنولوجيات الطاقة المتجددة، تشهد تطوراً باستمرار، فمن الضروري أن تتاح لأقل البلدان نمواً التكنولوجيات المناسبة لأوضاعها وظروفها الخاصة، وأن تعزز تلك البلدان دورها قدرة قطاعات الطاقة القائمة لديها من أجل استيعاب تلك التكنولوجيات.

ومن شأن بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً المنشأ حديثاً أن يساعد على تحقيق هذا المسعى، ولكن بإمكان البلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بدور على نطاق أكبر لهذا الغرض، عن طريق الوفاء بالتزاماتها بنقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وبروتوكول كيوتو.